

PROVISIONAL

S/PV.3354
25 March 1994

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والخمسين بعد الثلاثة آلاف والثلاثمائة

المعقدة بالمقر، في نيويورك،

يوم الجمعة، ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٤، الساعة ١٨٠٠

(فرنسا)

السيد مرعيه

الرئيس:

الاتحاد الروسي

الأعضاء:

الأرجنتين

اسبانيا

باكستان

البرازيل

الجمهورية التشيكية

جيبوتي

رواندا

الصين

عمان

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

نيجيريا

نيوزيلندا

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد فوروتسوف
 السيد ريكارديس
 السيد بيريز - غريفو
 السيد ماركر
 السيد فالي
 السيد كوفاندا
 السيد علهاي
 السيد بيزيمانا
 السيد شين جيان
 السيد السمين
 السير ديفيد هناي
 السيد غمبراري
 السيد فان بوهيمن
 السيد إندرفورث

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

وبنفي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وبنفي إرسال التصويبات بتوجيه أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع إلى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في جورجيا

تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا (S/1994/312 and Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل جورجيا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعتزم بموافقة المجلس دعوة ذلك الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت عملاً بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظراً لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد شخيدزه (جورجيا) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

يجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا الوارد في الوثيقة

.Add.1 و S/1994/312

ومعروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/1994/347 التي تتضمن نص مشروع قرار أعده المجلس في مشاوراته السابقة.

وأود أن أستعرض انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائقتين S/1994/317 و S/1994/343 اللتين تتضمنان نصي رسالتين مؤرختين في ٢١ و ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، على التوالي، وموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً سأطرح مشروع القرار للتصويت.

نظراً لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد السمين (عمان): سيدى الرئيس، في البداية أود أن أتقدم لكم بالشكر على منحي الكلمة حول الحالة في جورجيا. إن وفد بلادي، وقبل أن يصار إلى طرح مشروع القرار الذي أمامنا إلى التصويت، يود أن يعلل تصويته هنا.

إن بلادي، وإن تعلق أهمية بالغة على ضرورة حل الخلاف الجورجي/أبخازيا من خلال عودة الجانبيين إلى طاولة التفاوض بغية الجلوس معاً للتوصيل إلى تسوية سلمية للنزاع، فإنها ترى أن السبيل الرئيسي لحل هذه القضية لا يتأتى إلا من خلال فتح قنوات الحوار بين الجانبيين في جو يسوده التفاهم والإرادة السياسية التي غايتها الوصول إلى تسوية سياسية للنزاع.

إن وفد بلادي يرى أن هدف المجلس والمجتمع الدولي يجب أن ينصب في هذه المرحلة على دعم العملية السلمية وتحث الطرفين على استئناف المفاوضات

لقد ربط مجلس الأمن في السابق، ومن خلال القرارات التي أصدرها، تمديد ولاية بعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا بضرورة إحراز تقدم ملموس نحو تسوية سياسية للنزاع. إلا أنه وكما لاحظنا فتلك التسوية لم تأت حتى حينه، وجميع جولات التفاوض التي جرت بين الطرفين تحت رعاية الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الروسي لم تتکل بالنجاح حتى الآن.

غير أن المجلس، كإجراء استثنائي ورغبة منه في عدم عرقلة الجهود السلمية، عمد إلى تمديد ولاية بعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا. ومن خلال مشروع القرار الذي أمامنا فإننا نرى أنه يتضمن في فقرته الرابعة من المنطوق مسألة إمكانية نظر المجلس في إنشاء قوة لحفظ السلام في أبخازيا.

إن وفد بلادي لا يتفق مع وجهة النظر القائلة بأن طرح هذه المسألة في هذه المرحلة إجراء مناسب. بل، على النقيض من ذلك، ترى حكومة بلادي أن إقحام مجلس الأمن في أمور تفصيلية من هذا القبيل هو أمر سابق لأوانه، ويعد سابقة خطيرة قد تخلق العديد من الصعوبات والتعقيدات، وما كان على المجلس إقحام نفسه فيها.

وأطلاقاً من روح التفاهم والعمل الجماعي، فلقد قمنا من جانبنا بطرح صياغة أكثر قبولاً وتعبير، من وجهة نظرنا، عن الواقع العملي للحالة هناك، وتنأى بالمجلس عن الدخول في مواقف سابقة لأوانها، وتحافظ في ذات الوقت على مصداقية مجلس الأمن في تعاطيه مع الأزمات الدولية، خصوصاً في ظل الأزمات المالية الخانقة التي تعاني منها الأمم المتحدة. إلا أن شواغلنا لم تتعكس في صلب مشروع القرار قيد النظر رغم الجهد الذي استنفدها وفد بلادي مع العديد من الدول المهمة، إلا أنه وتماشياً مع روح الإجماع السائد في المجلس، وعلى أساس فهمنا أن الأطراف المعنية في جورجيا تقبل باستقبال قوات الأمم المتحدة متى ما تم الاتفاق على ذلك، فإن وفد بلادي سيصوت لصالح القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أطرح الآن مشروع القرار (S/1994/377) على التصويت.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هناك ١٥ صوتاً مؤيداً، اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٩٠٦ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد فوروتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن وفد الاتحاد الروسي يولي أهمية للنداء الوارد في القرار الذي اعتمدته المجلس للتو، والذي يطلب إلى الجانبين استئناف

المفاوضات في أسرع وقت ممكن وتحقيق تقدم مضموني من أجل تسوية سياسية تقوم على المبادئ التي نصت عليها القرارات السابقة للمجلس، ويعتقد الاتحاد الروسي أن في مقدمة هذه المبادئ احترام سيادة جمهورية جورجيا وسلامتها الإقليمية. ونشر بالارتياح لأن هذا القرار قد نص ثانية وبوضوح على هذا المبدأ.

إن الرسالة الموجهة إلى مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة (S/1994/343) المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤ تؤكد استعداد حكومة جورجيا لمواصلة المفاوضات بغية التوصل إلى تسوية سلسلة شاملة في أبخازيا. ونرحب بهذا البيان ونشير أيضاً إلى أن رئيس الوفد الجورجي في مفاوضات جنيف، السيد جابا ايتو سيليانى، في رسالته المؤرخة ٢١ آذار/مارس ١٩٩٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1994/317) يؤكد على أن حكومة جورجيا مستعدة للقيام بتوسيع نطاق الوضع السياسي والقانوني لأبخازيا وأنها، من أجل جعل ذلك الوضع ملموساً فعلاً مستعدة لتقسيم الاختصاصات القائمة بين الهيئات الحكومية الرسمية في جمهورية جورجيا وفي أبخازيا، بما في ذلك منح اختصاصات استثنائية للأخريرة. وموقف حكومة جورجيا هذا شرط هام مسبق لنجاح المفاوضات.

ونحن على اقتناع بأن المبعوث الخاص للأمين العام في جورجيا، السفير ادوارد بروذر - الذي سبق له وعمل الكثير في سبيل التقرير بين الأطراف - سيتمكن من استئناف العملية التفاوضية فوراً. ونحن نؤكد على استعدادنا لمواصلة العمل معه بشكل وثيق وذلك بهدف المساهمة في تحقيق تسوية سياسية مبكرة للنزاع.

ويرى الاتحاد الروسي أن بعثة مراقبين للأمم المتحدة في جورجيا تقوم بانجاز عمل مفيد. ونحن ممتنون للجنرال هفيديغارد، رئيس البعثة، على العمل الفعال الذي يضطلع به. ونعتقد أنه في إطار الولاية القائمة، سيكون بالإمكان تعبئة أنشطة البعثة على نحو أكبر، ولن تغيب عن بال الأمين العام الإمكانيات المتاحة له من أجل توسيع نطاقها. ومما له أهمية كبرى في هذا السياق النداء الموجه إلى الأطراف، الوارد في القرار المعتمد للتو، بأن تتخذ كل الخطوات الضرورية من أجل ضمان أمن أفراد بعثة مراقبين للأمم المتحدة في جورجيا وحرية حركتها في جميع أراضي جمهورية جورجيا.

ومما يكتسي أهمية خاصة تأكيد مجلس الأمن عزمه على النظر في إمكانية إنشاء قوة لحفظ السلام في أبخازيا، في جمهورية جورجيا وذلك في إطار الجهود الرامية لتحقيق تسوية سياسية. ومن الأهمية بمكان أن يمكن الجابان من البحث في إمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وهذا ما أكدته الجابان الجورجي والأبخازي مرارا وتكرارا وأصرًا على طلبه. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأن رئيس الدولة الجورجية، ادوارد شفارذنادze، في البيان الذي أدى به في مجلس الأمن في ٩ آذار/مارس، شدد على الأهمية الفائقة لوزع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة النزاع، والتي بدونها سيكون من المستحيل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع على أساس احترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية أو ضمان العودة الآمنة للإجئين والمشردين إلى أبخازيا، وهذا أمر سيكون من المستحيل بدونه إنهاء النزاع بطبيعة الحال.

إن الاتحاد الروسي يتشارط القيادة الجورجية موقفها تماماً. ونعتقد أيضاً أن وزع قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في منطقة النزاع ينطوي على أهمية كبيرة من شأنها أن تضمن على نحو فعال بأن تكون عملية السلم عملية لا رجعة فيها.

وفي هذا الإطار، يرى الاتحاد الروسي أن من الضروري لمجلس الأمن التأكيد على طلبه إلى الأمين العام بأن يرفع تقريراً عن أي تقدم محرز في المفاوضات حالما تتحقق وعن الحالة على الأرض، مع الاهتمام الخاص بالظروف التي قد تستدعي وجود قوة لحفظ السلام، وعن شكل هذه القوة. ومن المهم أن تواصل الأمانة العامة العمل التحضيري لعملية الأمم المتحدة هذه، وذلك كي يمكن وزعها فوراً حالما يتخذ مجلس الأمن قراراً بذلك.

السيد كوفاندا (الجمهورية التشيكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد أن لم يبق أمامنا بديل اعتمدنااليوم قرارا هو في الواقع قرار فني فقط. لقد كان وفد بلادي على استعداد لمناقشة قرار مضموني شامل يمكن أن يتحول القيام بجهود جدية لحفظ السلام في جورجيا. لأن الحالة هناك لم تتحسن قيد أدنى منذ أدلى الرئيس شفارذنادze ببيانه أمام هذا المجلس قبل أسبوعين أو ثلاثة وطالب على نحو بلغ بإرسال هذه القوة.

ولسوء الطالع، أن نتائج المفاوضات بين الطرفين الجورجي والأبخازي لم تكن مشجعة كما توقعنا جميعاً. فأمين العام، في تقريره الرصين للغاية المؤرخ ١٨ آذار/مارس (S/1994/312)، يشير إلى أن الأطراف ما زالت متباudeة تباعداً شديداً بشأن ثلاثة مسائل أساسية جداً: الاعتراف بالسلامة الإقليمية لجورجيا؛ وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين؛ ودور ومنطقة وزع قوة حفظ السلم المحتملة.

إن الحفاظ على السلامة الإقليمية لجورجيا مسألة أكد عليها المجلس في مناسبات أخرى أيضا، وهي مسألة تتجاوز جورجيا نفسها: فثمة دول سابقة عديدة انحلت في السنوات الماضية أورثتنا تركة الحدود الداخلية السابقة. ومسألة الحدود بين الأجزاء السابقة التي كانت تشكل هذه الدول، والتي تحولت إلى حدود دولية، أصبحت مسألة ملتهبة. وجورجيا مثل آخر على المخاطر الناجمة عن الجهد الرامي إلى تغيير هذه الحدود بالقوة.

إن حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم حق يتصف بأهمية حاسمة، ونحن نؤيده في حالة جورجيا كما نؤيده في الأنهاء الأخرى من العالم. والسلطات الأبخازية، إذ تتمادي في صقل المفهوم الجديد لـ "التطهير العرقي"، تبدو الآن راغبة في غربلة ربع مليون لاجئ من أبخازيا يرغبون في العودة إلى ديارهم. وترغب هذه السلطات في أن تتأكد من أن أحداً لن يعود من الذين يمكن أن يكونوا قد دافعوا بنشاط عن ديارهم من "التطهير العرقي". وهذا أمر غير مقبول.

وبإضافة إلى الجانب الإنساني لمسألة اللاجئين، يوجد أيضاً الجانب المسمى بالسياسة السكانية. فسكان أبخازيا سيكون لهم بالتأكيد قول في مستقبل منطقتهم. ومع ذلك، فإن الأمر المهم هو أن جميع سكان أبخازيا قبل الحرب ينبغي أن يكون لديهم هذا القول. لقد كنا نعترف دوماً بالطابع المتعدد للاثنيات الذي كانت تتصف به أبخازيا في الماضي، ونجد أن أي جهد تبذل من أجل تغيير تكوينها الثنائي بالقوة، بغية تحقيق دوافع سياسية خفية، أمر يدعوه إلى الاشمئزاز.

أخيراً، إن الطرفين يختلفان بشأن دور قوات حفظ السلام ومنطقة وزعهم. فالقادة الأبخاز يودون في الأصل أن تشن عملية حفظ السلام الخط الذي يفصل اليوم بين المنطقة التي يسيطرون عليها وبقية أنحاء جورجيا. ويعتقد وفد بلدي إتنا لسنا بحاجة إلى بلدان أخرى يقسمها "خط أخضر" تحميه الأمم المتحدة. أما حكومة جورجيا فهي ترغب بدورها في أن تشرف عملية حفظ السلام على العودة الآمنة لللاجئين وسلامتهم على الرغم من المعارضة الأبخازية لو اقتضى الأمر. ومن شأن ذلك أن يتطلب ضمناً قيام عملية بموجب الفصل السابع.

إن الوفد التشيكي يعتقد أنه على الرغم من هذه الجوانب المقيدة، بوسعنا أن نحاول زيادة فعاليتنا إلى أقصى حد. ونحن، في قرارنا، نحث الطرفين على مواصلة المحادثات وفي الواقع على إيجاد آلية لقيام حوار دائم، بدلاً من مجرد عقد اجتماعات مخصصة. وفي هذا السياق، نرحب باستعداد حكومة جورجيا لمواصلة المفاوضات. علاوة على ذلك، نؤكد مجدداً على تشجيعنا بأن تتم الدول يد العون إلى جورجيا بشأن فئات آلاف اللاجئين بعيداً عن آلات التصوير التلفزيونية الدولية.

وأخيراً، هنا تكمن الطبيعة التقنية الحقة لقرار اليوم، فإننا نمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة صغيرة الحجم في جورجيا لفترة ثلاثة أشهر أخرى. وفي هذا السياق، نؤكد على ضرورة كفالة سلامتها وحرية تحركاتها. ولا نود أن نرى تكراراً للحالة التي سادت في منطقة غاليا أوائل شباط/فبراير. وفي تلك المناسبة، اندلع القتال بمشاركة آلاف الجنود الأمر الذي أدى إلى آلاف إضافية من اللاجئين، غير أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا منعت على مدى أيام من الوصول إلى المنطقة. إننا نود أن نشهد تحسناً في حالة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا بالقدر الذي يجد معه رئيس المراقبين العسكريين أنه من المفيد توسيع البعثة إلى كامل طاقتها.

في الختام، يود وفد بلدي أن يذكر أن أبخازيا ليست المشكلة الوحيدة التي تواجهها جورجيا. فثمة مشكلة أخرى هي أوسيتيا الجنوبية. والتي يوليها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا اهتماماً شديداً. إن الحالتين لا يسعهما بالتأكيد إلا أن تؤثر الواحدة على الأخرى. وهذا بدوره يؤكد على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا. فالتعيين المبكر لضابط ارتباط بين المنظمتين فوراً، كما أوصت بذلك مؤخراً لجنة كبار المسؤولين التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ينبغي أن يكون الدليل العملي المقبل على هذا التعاون.

السيد غمباري (نيجيريا): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أيضاً أن يشكر الأمين العام على تقريره المفيد بشأن الحالة في أبخازيا، جمهورية جورجيا، الذي كان أساساً لمداولاتنا التي أفضت إلى القرار الذي اتخذه توا والذي صوت وفد بلدي لصالحه.

إن حكومتي لا تزال تشعر بالقلق إزاء حقيقة أن الحالة هناك مازالت خطيرة على الرغم من الجهود المختلفة التي بذلت من أجل التصدي لهذه الحالة. وبعد ما استمعنا إلى الخطاب الصريح والمؤثر جداً الذي

القاء الرئيس شيفاردنادزه يوم ٩ آذار/مارس، لا يسع وفد بلدي إلا أن يقتنع بأن إنشاء عملية لحفظ السلام يتم تشكيلها على نحو مناسب أمر مستصوب للغاية. ووفد بلدي يعتقد أن مثل هذا الوجود للأمم المتحدة سيشكل إسهاماً إيجابياً جداً في جهود السلم الدولية في هذا البلد المضطرب. ونحن نعتقد أيضاً أن وزع هذه القوة، عندما يتحقق، لن يكفل إمكانية تحقيق وقف لإطلاق النار يكون قابلاً للتطبيق والحياة فحسب، بل أيضاً سيشكل تدبيراً مناسباً لبناء الثقة، الأمر الذي سييسر العودة المبكرة لللاجئين والمشردين إلى ديارهم.

إن مسألة اللاجئين والمشردين تحظى بالاهتمام الخاص لوفد بلدي. وربما يدرك العديد من أعضاء المجلس من بين كل لاجئين اثنين في العالم يوجد لاجئ أفريقي. فلدينا حالات خطيرة للاجئين في أنغولا وموزambique وليبريا ومؤخراً جداً في بوروندي. لذلك يرحب وفد بلدي بالإشارة التي وردت في القرار إلى حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة. كذلك تؤيد الدعوة الموجهة إلى الدول المانحة كي تقوم بتقديم التبرعات الضرورية استجابة للنداء الإنساني الموجه من الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، تؤيد حكومتي تأييداً كاملاً حاجة طرف في الصراع وجميع المعنيين الآخرين إلى احترام مبدأ آخر عزيز جداً علينا في إفريقيا ألا وهو سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وفي هذه الحالة جمهورية جورجيا. لقد حان الوقت للتأكيد على ضرورة توصل جميع المعنيين إلى عقد اتفاقات حيوية على وجه الاستعجال بشأن مسائل معلقة تتصل بالحالة في أبخازيا، بما في ذلك المركز السياسي لأبخازيا. والمهم أيضاً أنه بينما تبذل جميع هذه الجهود، ينبغي كفالة أمن وسلامة أفراد بعثة مراقبى الأمم المتحدة في جورجيا.

أخيراً، يود وفد بلدي أن يشكر الحكومات والمنظمات الدولية المعنية التي تضطلع بدور بناءً جداً في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إحلال السلم في المنطقة، وحماية السلامة الإقليمية لجورجيا وسيادتها. ونحن نقدر بصورة خاصة الجهود التي تبذلها الدول المجاورة والدور المتخصص الذي تضطلع به المنظمات المعنية بمواصلة الأنشطة الإنسانية في جورجيا. ونحن نحث على الإبقاء على هذه الجهود حتى يتحقق السلم كاملاً في جورجيا.

السيد فالي (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بلدي قد صوت لصالح القرار ٩٠٦ (١٩٩٤). فالحالة في جورجيا لا تزال موضع قلق كبير. إننا نأسف لأنه لم تتحقق أية تسوية سياسية على الرغم من جميع الجهد الدبلوماسي المبذولة حتى اليوم، ووفد بلدي يعتقد اعتقاداً راسخاً بأن السلام الإقليمية لجمهورية جورجيا وسيادتها ينبغي احترامهما بالكامل، كما جاء في قرارات المجلس السابقة، فضلاً عن القرار ٩٠٦ (١٩٩٤).

كذلك نشعر بقلق عميق إزاء الأنباء التي تفيد وجود مئاتآلاف المشردين واللاجئين في جورجيا نتيجة القتال. أن للمشردين واللاجئين الحق في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة. وينبغي أن يكون المجتمع الدولي قادرًا على توفير المساعدة الفورية والمناسبة. إننا نلاحظ أن الوضع المبكر لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في أبخازيا يلقى تأييداً من الجاوشين، على الرغم من وجود اختلافات هامة فيما يتعلق بأشكاله. ونحن نؤيد وزع هذه العملية بوصفها عملاً حاسماً في سبيل تحقيق تسوية شاملة للصراع، وذلك حالما تتوافر أرضية مشتركة بين الطرفين بغية كفالة العمل الصحيح لعملية حفظ سلم محتملة في المستقبل، فضلاً عن سلامتها.

إن القرار الذي اتخذناه للتو يكرر دعوة الأمين العام إلى إبلاغ المجلس بأي تقدم يحرز في المفاوضات حالما يتم ذلك. ونحث الطرفين على التفاوض بحسن نية؛ وإلا فإن العملية السياسية ستصبح رهينة لإطالة متعمدة من جانب أحد الطرفين، وبذلك تهدد آفاق التسوية السلمية المقبولة لدى الجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً لفرنسا.

إن مشروع القرار الذي صوت وفدي لصالحه للتو ليس القرار الذي كانت حكومة فرنسا تود أن ترى مجلس الأمن يتتخذه اليوم. وكنا نفضل كثيراً أن نقر اليوم أحكاماً تمكن الأمم المتحدة من تقديم إسهاماتها في تنفيذ تسوية شاملة بموافقة الطرفين.

لهذا فإن الأولوية من الآن وصاعداً ستكون لاستئناف المفاوضات، بحيث يتحقق إنهاء القتال والمعاناة التي لحقت بالسكان المدنيين. ويجب على المجتمع الدولي ألا يستسلم للمعضلة التي ظهرت عقب الاجتماع الأخير الذي عقد في نيويورك على أعلى المستويات بين حكومة جورجيا والجانب الأبخازي. ولهذا فإننا نناشد الطرفين استئناف المفاوضات بدون إبطاء، وفي هذا الصدد نرحب بالبيان الذي أصدرته حكومة جورجيا بشأن هذا الموضوع في ٤ آذار/مارس.

وسيتعين على الطرفين إبداء المرونة والواقعية في المفاوضات. ونحثهما بقوة على الاستفادة إلى أقصى حد من المقترنات التي طرحتها المبعوث الخاص للأمين العام، الذي نشيد به والذي نعرب من جديد عن ثقتنا به. وكومنا درغب بإخلاص بإبداء المرونة والواقعية لا يعني أنها على استعداد لنبذ المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويرد في خاطري هنا بصفة خاصة احترام السلامة الإقليمية والسيادة لجورجيا، اللتين أكد عليهما المجلس دونما لبس في القرار الذي اعتمد للتو.

وما أن يتم إبرام اتفاق سياسي شامل، سيكون الأمر متروكاً للمجلس ليت بشأن وزع عملية حفظ السلام بولاية تكفل أن يتم احترام الالتزامات. وفي هذا الصدد، أود أن أدلّي ببنقطتين تعتبرهما سلطاتنا أساسيتين. أولاً، أن مشاركة الأمم المتحدة ستتطلب احترام بعض القواعد، وبصفة خاصة، حياد القوات في الميدان والمراقبة الفعالة من جانب مجلس الأمن لاضطلاع هذه القوات بولايتها. ثانياً، فيما يتصل بأسلوب الوزع، ما من شك في أن وضع قوة فض اشتباك جديدة لن يؤدي إلا إلى تجميد الحالة العسكرية والمواقف السياسية. ولدينا أمثلة

عديدة جدا عن قوات لحفظ السلم من هذا النوع، قضي عليها بأن تمدد ولايتها إلى ما لا نهاية، ربما بما يرضي الأطراف المعنية، ولكن بدون تحقيق أي مكاسب لقضية السلم.

وما أن يتم إبرام اتفاق سياسي دائم وكفالة الظروف الازمة لتدخل الأمم المتحدة بما يتفق ومبادئ المنظمة، فإن الحكومة الفرنسية ستكون على استعداد للنظر على نحو مرض في إنشاء عملية لحفظ السلم والعمل في إطار المجلس بحيث يتم اتخاذ قرار تحقيقا لهذه الغاية دونها إبطاء. وهذه، علاوة على ذلك، هي الإشارة التي يبعث بها القرار ٩٠٦ (١٩٩٤)، الذي نؤيده تأييدا تاما.

استأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

لم يعد هناك متكلمون آخرون. بذلك يختتم مجلس الأم安 المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في

جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥

